أولا : أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية البحث في هذا الموضوع الى توضيح كيفية معالجة البطالة باعتبارها ظاهرة اجتماعية خطيرة وفي كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المشاكل الاجتماعية المتمثلة في البطالة ومدى سعي الدولة الجزائرية في إتباع بعض السياسات لحلها ، ومنه يجب الوقوف على مدى فعالية سياسة الإصلاحات الاقتصادية المتبعة .

ثانيا : أسباب اختيار الموضوع :

ويمكن أن نلخص أسباب اختيارنا لهذا الموضوع فيما يأتي :

1 -**الأسباب الذاتية** : الرغبة الذاتية وكذا شعورنا بمشكلة البحث كان السبب الرئيسي في اختيارنا لهذا الموضوع باعتباره موضوع يمس كل شرائح المجتمع ، وبصفة خاصة الفئة التي ينتمي إليها خريجو الجامعات .

2 -**الأسباب الموضوعية** :

إن من بين الأسباب هي القيمة العلمية للموضوع وكذا ما يطرحه الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الوقت الراهن ، وذلك لما أفرزته من مشكلات تمس جميع مجالات الحياة ساهمت في إبراز الخلل الاجتماعي ، إذ ساهمت في حرمان و إقصاء شريحة هامة من المشاركة في التنمية ألا وهي شريحة الشباب ، وخصوصا تلك الفئات التي تمثل طاقات إنتاجية هامة والمتمثلة في خريجي الجامعات.

ثالثا : أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى :

- ✓ محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر ومعرفة أثر أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة.
- ✓ الوقوف على واقع وأفاق سياسات الجزائر للحد من البطالة ومعرفة العلاقات التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة في الجزائر .

رابعا : الإشكالية

لقد شكلت البطالة محور العديد من الأعمال المنجزة من طرف الباحثين في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية ...الخ ، هذه الأخيرة تؤدي عند استفحالها إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمع ككل لذا يجب على السلطات العمومية للدول التي تعاني من هذه الظاهرة إلى انتهاج إصلاحات من اجل محاربتها أو التخفيف من حدتها ، من خلال ما سبق نحاول طرح الإشكالية التالية :

مـــا تأثير الإصلاحـــــات الاقتصاديـــــة على البطالـــــة ؟

يمكننا تجزئة الإشكالية المطروحة إلى الأسئلة الفرعية التالية

- ما هي أهم النظريات المفسرة لظاهرة البطالة ؟
- ما تأثير أهم الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية على البطالة ؟
- الى أي مدى ساهمت السياسات المسطرة التي اتخذتها الجزائر للحد والتخفيف من البطالة ؟

خامسا : الفرضيات

يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها وهي:

- ✓ وجود تباين وتعدد وجهات النظر المفسرة للبطالة
- ✓ للإصلاحات الاقتصادية الجزائرية أثر سلبي على مستوى التشغيل والبطالة.
- ✓ تتعدد أجهزة مكافحة البطالة في الجزائر، ولهذه الأخيرة دور فعال وكبير في التخفيف من حدة البطالة .

سادسا : تحديد المفاهيم

البطالة : هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية. طبقا لمنظمة جبه الدولية فإن العاطل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ولكن دون جدوى. من خلال هذا التعريف يتضح أنه ليس كل من لا يعمل عاطل فالتلاميذ والمعاقين والمسنين والمتقاعدين ومن فقد الأمل في العثور على عمل وأصحاب العمل المؤقت ومن هم في غنى عن العمل لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل .ويسمى من يعاني منها عاطلا في المشرق وبطّالا في المغرب.

الـتشغيل :

تعرّف زينب النّجار التشغيل بأنّه : " استخدام القوى العاملة في إحدى الفعاليات الاقتصادية الإنتاجية أو الخدمية كما تعرّف على أنه مجموعة الأنشطة المأجورة في مدّة معينة ".

كما يعرّفه محمد السّلامي بقوله : " التشغيل هو الخطة المنظمة التي يتمّ من خلالها استقطاب اليد العاملة وفق إطار رسمي ، وتقوم الهيئات المكلفة بالتشغيل بتسيير هذه العملية ".

بـرامـج التشغيل :

هو الأسلوب الذي يتبناه الدولة إزاء توفير فرص عمل للقوى العاملة المتاحة وفي إعداد وتكوين الأفراد وتنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل، بمعنى أدق هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تنتهجها الدولة من أجل خلق فرص عمل للقوى العاملة

الإصلاح الاقتصادي :

هي مجموع لإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الاقتصاديين يقصد، تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفي قواعد معيارية مختارين مختارة مسبقا آليين السوق مثلا و يتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات الذهاب إليه أو تناوله بين الضيق و الاتساع تبعا المشكلات و الإختلالات.

وتتأثر البرامج المصلح الاقتصادي في البلدان النامية في عمقها و مجالها و مداها و بطبيعة الظروف السياسية و التاريخية للمجتمع المراد تطبيقها فيه، ومن فإن الإجراءات المعتمدة قد لا تمس بنفس الكيفية كافة القطاعات، و يبين انسجام الإدارة السياسة في استعابها وتنفيذها للسياسة أمرا ضروريا و يعتمد نجاح برامج الإصلاح الاقتصادية على مدى قدرة وكفاءة الجهاز السياسي القائم في الدولة و والإطارات الفنية المتخصصة التي تقود و تتولى عملية تنفيذ السياسات من جهة و على مدى استجابة شرائح المجتمع المتمثلة لهذه السياسات.

الخوصصة : عددت المفاهيم و المعاني العلمية التي تحاول أن تحدد معنى الخوصصة، و من بين هذه المفاهيم تحويل ملكية القطاع العام إلى شركات تدار على أساس تجاري، أو بيع الأسهم المملوكة من طرف الدولة في بعض الشركات المساهمة العامة جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص، أو عن طريق عقود الإيجار، و بالتالي انخفاض نصيب الدولة في النشاط الاقتصادي نسبيا.

الخوصصة تعني أيضا الرغبة في التخلص من الاشتراكية باعتبارها فلسفة اقتصادية واجتماعية بدأت تتقلص أو إنقرضت تقريبا ، و بدأ التحول إلى الاقتصاد الحر و مواكبة النظام الإقتصادي الجديد ، و نجد أن الدول في أوروبا الشرقية هي الدول الرائدة التي اتبعت هذا المفهوم لكونه مناسبا لظروفها .

و يرى البعض أن الخوصصة ليست موضة ، إنما وسيلة لاستثمار الموارد الوطنية بشكل أفضل ، عن طريق الفصل بين الإدارة و الملكية، بقصد استثمار أمثل للموارد المتاحة في قطاع كانت تمتلكه الدولة و تديره.

سابعا : الدراسات السابقة

بالنسبة للدراسات السابقة فهي متعددة تلك التي تدرس موضوع البطالة من عدة نواحي ولكن سنذكر أهمها:

-رسالة دكتوراه ، للباحثة مليكة يحيات ،(2006)، " ***إشكالية البطالة و التضخم في الجزائر خلال فترة 1970-2005*** " ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر .ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى أن العوامل التي تسهم في زيادة معدلات التضخم مثل العجز المتراكم و تزايد الكمية النقدية ستترك المتغيرات الحقيقية مثل التشغيل والتي تؤثر عليها سلبا .

-رسالة ماجستير، للباحث مهدي كلو، (2003)، " ***الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة، دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا*** "، مهندس دولة وشهادة دراسات جامعة تطبيقية، تخصص العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر . من خلال هذه المذكرة تم التعرف على طرق معالجة البطالة في الجزائر من خلال تطبيق سياسة برامج الانعاش وخلق برامج مختلفة للحد من ظاهرة البطالة.

-مذكرة ماجستير، للباحث شلالي فارس ، (2005) ، " **دور سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004**، ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر. ولقد تم التوصل في هذه الدراسة الى أهداف سياسة

التشغيل والتي ساهمت بشكل كبير في انقاص معدلات البطالة، وذلك بسبب الانشاء المكثف لمناصب العمل خلال مخطط الدعم .

-مسعود درواسي ،**"السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر2006-1990)** ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (2005) ، جامعة الجزائر فقد تناولت هذه الدراسة الاثار المباشرة للسياسات المالية وانعكاساتها على بعض المؤشرات الاقتصادية كالتضخم والاستثمار والبطالة.

-مذكرة ماستر، للطالب بن فرحات بلشهب ، 2015 ،**فعالية برامج التشغيل القائمة على المؤسسات الصغيرة في التنمية الاقتصادية** ، ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة الجلفة. ويهدف هذا البحث إلى دراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ودورها في التشغيل وخلق فرص العمل وذلك من خلال التعرّف على مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها وأهم التحديات التي تواجه تنميتها وأخيرا يحاول البحث اقتراح عدد من المحاور لتنمية وتفعيل هذا القطاع الهام وتعظيم دوره في التشغيل وخلق فرص العمل.

ثامنا : المنهج المتبع

اعتمد التحليل على المنهج النظري التحليل الاستقرائي باستخدام نتائج الدراسات السابقة على التحليل الوصفي ، واعتمدت الدراسة بصفة أساسية على المتوفر من البيانات المنشورة والغير المنشورة من مصادرها الأولية والثانوية التي تصدرها الجهات الحكومية مثل بيانات الديوان الوطني للإحصاء وبيانات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي .